سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تقرير التضخم

الربع الأول 2025

العدد 54

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

تموز، 2025

© تموز، 2025.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

سلطة النقد الفلسطينية، 2025. تقرير التضخم: الربع الأول 2025.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة – فلسطين.

هاتف: 2415251 2 (970+)
فاكس: 2415310 2 (970+)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تقديـــم

يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أضع بين أيديكم الإصـدار الجديـد من تقرير التضخم الربعي، الـذي يـأتي في إطـار اضطلاع سلطة النقد بمهامها ومسؤولياتها في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو مستدامة.

تنبع أهمية إصدار هذا التقرير من خلال تحليل ورصد أهم العوامل المؤثرة في معدلات التضخم ومستويات الأسعار في فلسطين. إذ يتناول التقرير أهم التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، وبشكل خاص التطورات في البلدان المجاورة والإقليمية، والتي يتوقع أن يكون لها أثر مباشر وملحوظ على معدل التضخم المحلي، خاصة وأن جزءاً كبيراً منه هو تضخم مستورد بحكم طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية المفروضة. كما يبين التقرير أهم قنوات انتقال تأثير العوامل المحددة للأسعار، وبشكل خاص تكاليف الاستيراد وأسعار الغذاء العالمية، بالإضافة إلى الطلب المحلي. كذلك يرصد التقرير أهم التطورات الحاصلة في السوق المالي من تغيرات أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات، والبورصة (أسعار الأسهم)، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل مباشر على التضخم. ويشتمل التقرير على جزء خاص بالتنبؤ بمعدلات التضخم خلال الفترات القادمة، بالإضافة إلى تحليل أهم مخاطر تنبؤات التضخم وفقاً لمجموعة من السيناريوهات المختلفة.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وكافة موظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها إلى التحول في المستقبل القريب إلى بنك مركزي حديث وكامل الصلاحيات. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على تعاونها المستمر ودعمها المتواصل من أجل تطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي الفلسطيني.

المحافـظ

الملخص التنفيذي

بلغ معدل التضخم في فلسطين خلال الربع الأول 2025 حوالي 6.8% على أساس سنوي، مسجلاً انخفاضاً حاداً مقارنة مع الربع السابق والذي بلغ فيه معدل التضخم نحو 82.6%. ويعود جزء من هذا التراجع إلى الهدنة التي حصلت بداية الربع واستمرت لمدة أقل من شهرين، وهو ما سمح بدخول بعض السلع الغذائية والأودية والمحروقات إلى قطاع غزة وبالتالي تراجع أسعارها بشكل ملحوظ. كما أن هذا التراجع في معدل التضخم، لا يعكس بالضرورة تحسناً فعلياً في مستوى الأسعار، بل يعود في جزء منه إلى أثر القاعدة المرتفعة (High Base Effect).

وقد بقيت الضغوط التضخمية متركزة في قطاع غزة، الذي سجّل معدل تضخم مرتفع بلغ 18.2% على المستوى السنوي رغم دخول هدنة مؤقتة لوقف اطلاق النار، حيز التنفيذ خلال هذا الربع، في حين حافظت الضفة الغربية على استقرار نسبي في مستوى الأسعار، إذ بلغ معدل التضخم فيها نحو 0.4% فقط.

وتشير توقعات سلطة النقد، وفقاً لسيناريو الأساس، إلى أن معدل التضخم مرشح للارتفاع مجدداً خلال الربع الثاني من العام 2025 ليصل إلى نحو 45.1% على أساس سنوي، نتيجة استئناف العمليات العسكرية في نهاية الربع الأول، وإغلاق المعابر بشكل شبه تام، واستمرار النقص الحاد في السلع الأساسية. وتبقى هذه التوقعات رهينة بالتقلبات السياسية والأمنية المتواصلة، في بيئة تتسم بدرجة عالية من حالة عدم الاستقرار.

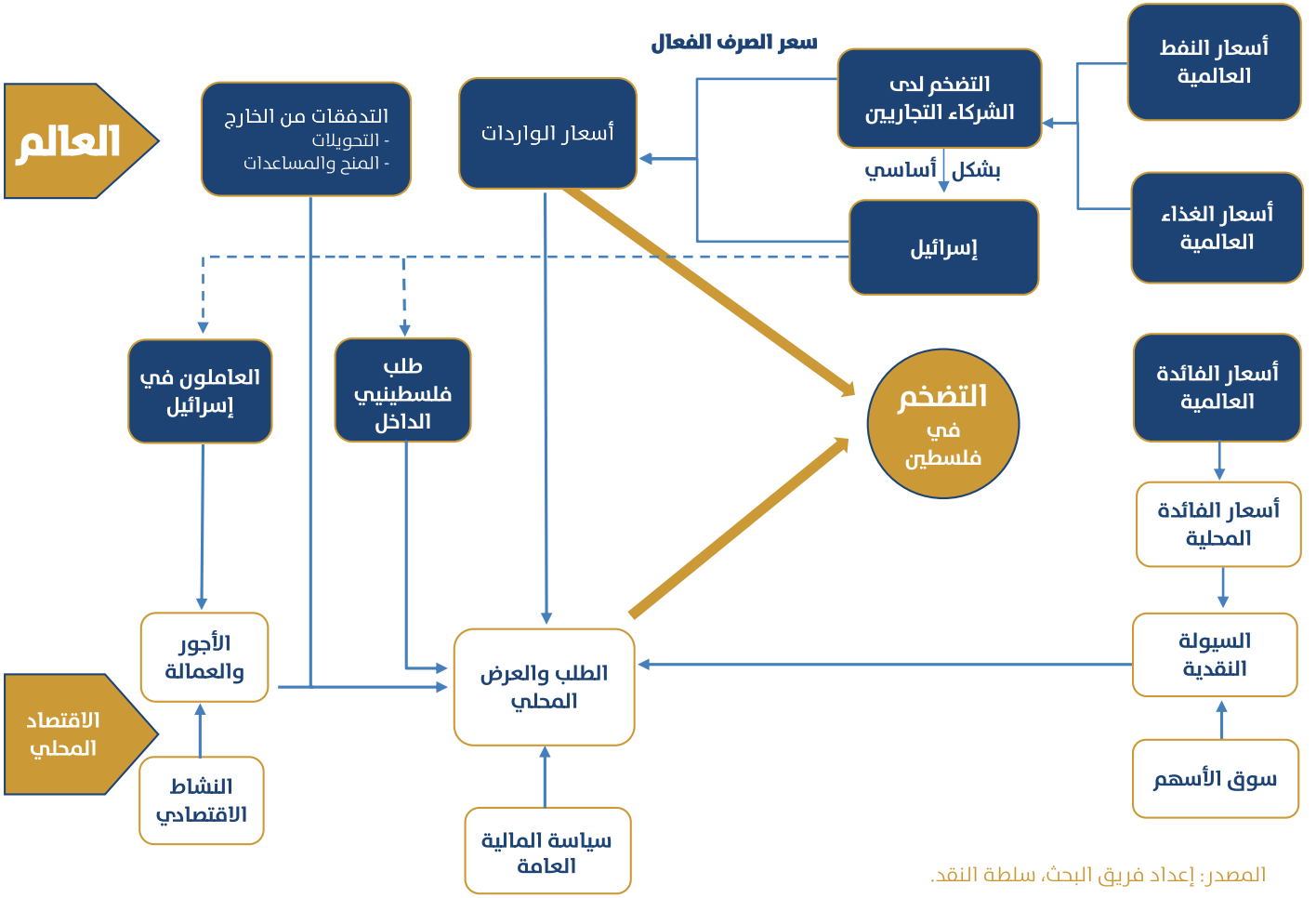

المصدر: إعداد فريق البحث، سلطة النقد.

المحتويات

تقديـــم iii

الملخص التنفيذي iv

I. التطورات الاقتصادية 1

النمو لدى الشركاء التجاريين 1

الطلب الكلي المحلي 2

قوة العمل والأجور المحلية 3

II. التطورات المالية 5

معدلات الفائدة السوقية 5

سوق الأسهم 7

III. الأسعار والتضخم 8

أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي 8

التضخم لدى الشركاء التجاريين 9

سعر الصرف الفعال 10

تحليل الأسعار المحلية 12

IV. تنبؤات التضخم 18

محددات التضخم في فلسطين 18

ميزان مخاطر التضخم 20

ا. التطورات الاقتصادية

النمو لدى الشركاء التجاريين

في أعقاب سلسلة غير مسبوقة من الصدمات التي شهدتها الأرباع الأخيرة من العام 2024، بقي النمو العالمي مستقراً لكنه دون مستوى التطلعات، وكان من المتوقع أن يستمر في هذا الاتجاه في العام 2025 وفقاً لتحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في كانون الثاني 2025. ومع بداية الربع الأول من العام، شهد الاقتصاد العالمي تغيرات كبيرة، إذ أعادت الحكومات ترتيب أولوياتها في السياسات الاقتصادية، في وقت تم فيه الإعلان عن سلسلة من الإجراءات الجمركية الجديدة من قبل الولايات المتحدة تحت إدارة ترامب، تلتها تدابير مضادة من شركائها التجاريين. وقد تم تنفيذ هذه السياسات بالفعل، مما أدى إلى فرض تعريفات جمركية أمريكية شبه شاملة ورفع متوسط الرسوم الجمركية.

وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بنسبة 0.5٪ على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2025، منخفضاً من 2.4٪ في الربع السابق، وذلك وفقاً للتقدير الثالث الصادر عن مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي. ويُعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى زيادة كبيرة في الواردات بنسبة 13.6٪، والتي تُحتسب كعنصر سلبي في حساب الناتج المحلي، نتيجة زيادة الشركات والمستهلكين في استيراد السلع قبيل بدء سريان قانون الرسوم الجمركية الجديد.

أما في منطقة اليورو، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 1.5٪ على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2025، متجاوزاً التقديرات السابقة البالغة 1.2٪، وهو أقوى أداء سنوي منذ الربع الرابع من العام 2022. وضمن الاقتصادات الكبرى في التكتل، شهد الاقتصاد الألماني حالة من الركود (نمو 0٪)، منهياً بذلك سلسلة انكماش استمرت ستة أرباع متتالية، في حين سجلت كل من فرنسا (0.6٪)، إيطاليا (0.7٪)، إسبانيا (2.8٪)، وهولندا (2٪) معدلات نمو إيجابية.

وفي الصين، نما الاقتصاد بنسبة 5.4٪ على أساس سنوي، محافظاً على نفس وتيرة النمو المسجلة في الربع الرابع من العام 2024، ومتجاوزاً توقعات السوق التي بلغت 5.1٪. ويُعد هذا المعدل الأعلى خلال

عام ونصف، مدعوماً بحزم التحفيز الحكومية، إلى جانب تسارع الشركات في تصدير البضائع قبيل دخول الرسوم الجمركية حيز التنفيذ.

الشكل 1: معدل النمو (السنوي) الحقيقي لدى بعض الشركاء التجاريين لفلسطين (%)*

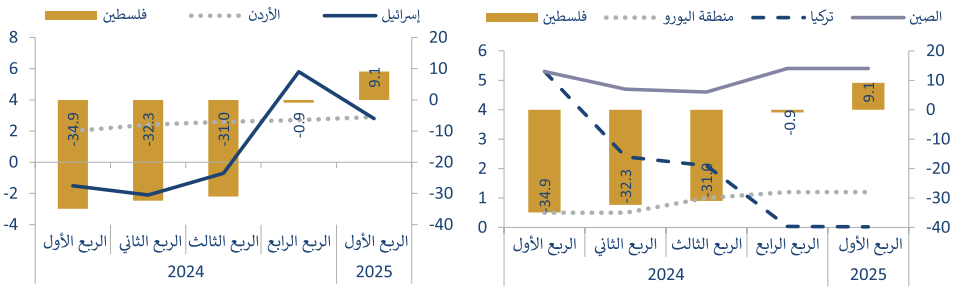

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات Trading Economics
* بيانات الربع الأول 2025 لفلسطين هي تقديرات أولية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
معدلات النمو للأردن للربع الأول 2025 هي تنبؤات Trading Economics.

وعلى المستوى الإقليمي، نما الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل بنحو 2.8٪ على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2025. وجاء هذا النمو مدفوعاً بارتفاع الاستهلاك الخاص بنسبة 5.7٪، إلى جانب نمو قوي في الاستثمارات وبنسبة 11.7٪ على أساس سنوي، في حين بلغت معدلات البطالة نحو 2.8٪ خلال نفس الربع. أما فيما يتعلق بالاقتصاد الأردني، فمن المتوقع أن يحقق نمواً بنسبة 2.9٪ خلال الربع الأول 2025، وأن تبقى نسبة البطالة مستقرة حول 21.3٪ خلال نفس الفترة.

الطلب الكلي المحلي

تشير التقديرات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الاقتصاد الفلسطيني حقق نمواً بنسبة 9.1٪ خلال الربع الأول من العام 2025، مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، التي سجلت انكماشاً حاداً بلغ 34.9٪. وجاء هذا النمو بالرغم من استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما تبعه من تراجع حاد في الطلب الكلي، والدخل، وفرص العمل نتيجة القيود المشددة المفروضة على الحركة والتجارة.

الشكل 2: الاستهلاك الكلي في فلسطين (2015 = 100)
(مليون دولار)

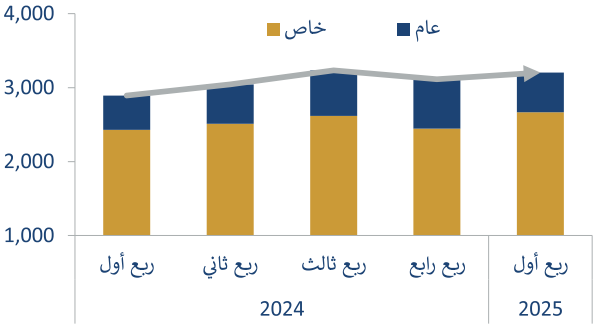

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وقد سجل الإنفاق الاستهلاكي الخاص نمواً بنسبة 9.8٪، والإنفاق الاستثماري بنسبة 10.1٪ إلى جانب ارتفاع ملحوظ في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بنسبة 16.1٪. كما شهدت الصادرات والواردات ارتفاعاً بنسبة 13.3٪ و21.6٪ على التوالي.

ورغم أن هذه الأرقام توحي بتحسن إيجابي في الأداء الاقتصادي العام، إلا أن طبيعة هذا النمو لا تعكس بالضرورة تعافياً حقيقياً على أرض الواقع. فجزء كبير من هذا النمو يُعزى إلى ما يُعرف بتأثير القاعدة المنخفضة (low base effect)[1]، إذ يُقارن الأداء الحالي بفترة هي الأسوأ اقتصادياً منذ بدء العدوان على قطاع غزة، والتي سُجل خلالها تراجع غير مسبوق في كافة المؤشرات الاقتصادية.

وفي الوقت الذي تبقى فيه معظم الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة مشلولة نتيجة الدمار الواسع للبنية التحتية، تواجه الحكومة الفلسطينية أزمة مالية حادة ناجمة بالدرجة الأولى عن استمرار الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة، إلى جانب تراجع الإيرادات العامة ومنع آلاف العمال الفلسطينيين من دخول سوق العمل الإسرائيلي والمستوطنات. وتُسهم هذه العوامل مجتمعة، إلى جانب الدمار في غزة، في تعميق حالة الركود الاقتصادي العام.

الشكل 3: الاستثمار في فلسطين (2015 = 100)
(مليون دولار)

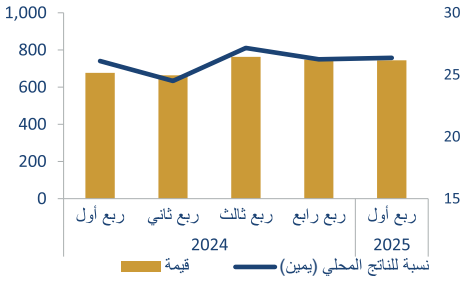

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الشكل 4: التجارة الخارجية لفلسطين (2015 = 100)
(مليون دولار)

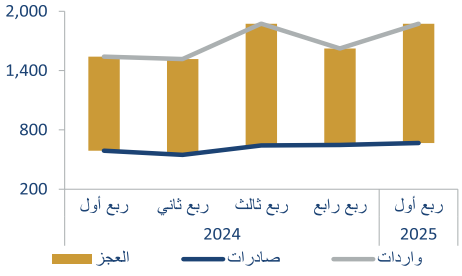

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

قوة العمل والأجور المحلية

مع نهاية الربع الأول من العام 2025، استمر تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في قطاع غزة، نتيجة تصاعد العدوان الإسرائيلي وما خلّفه من خسائر بشرية ومادية جسيمة. وعلى الرغم من تسجيل بعض مؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية تحسناً ظاهرياً عند المقارنة بالربع المناظر من العام الماضي، فإن هذا التحسن يُعزى في معظمه إلى انخفاض حاد في القاعدة السابق (base effect)، حيث كانت الأوضاع حينها في ذروة التدهور الاقتصادي. لذلك، فإن الأرقام الحالية لا تعكس بالضرورة تحسناً

[1] تأثير القاعدة المنخفضة هو ظاهرة إحصائية تُؤدّي إلى ظهور معدلات نمو مرتفعة عند المقارنة بفترة سابقة شهدت تراجعاً حاداً في المؤشرات الاقتصادية، دون أن يُشير ذلك بالضرورة إلى تحسّن فعلي في الأداء الاقتصادي.

فعلياً في الظروف الاقتصادية أو المعيشية، خاصة مع استمرار الجمود في قطاع غزة والانكماش في النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية. وفي ظل غياب بيانات محدثة من قطاع غزة، اقتصر التحليل على مؤشرات الضفة الغربية التي تُظهر ارتفاعاً في عدد العاملين مقارنة بالعام الماضي[2].

ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد العاملين في الضفة الغربية نحو 692.9 ألف عامل خلال الربع الأول من العام 2025، بزيادة بلغت 9.5% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، علماً بأن 5.8% من هؤلاء يعملون في إسرائيل والمستوطنات. إلا أنه على المستوى الربعي، انخفض عدد العاملين في الضفة الغربية بنسبة 3.3%. أما في السوق المحلي (دون عمال إسرائيل)، فقد تراجع عدد العاملين من نحو 680.8 ألف في الربع الرابع 2024 إلى 654 ألف في الربع الأول 2025، ويُعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع التوظيف في نشاط الخدمات الأخرى، يليه قطاع البناء والتشييد، ثم قطاع التعدين والصناعة التحويلية.

وعليه، بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية إلى 30.2% خلال هذا الربع، مقارنة مع 35.2% في الربع المناظر من العام السابق، و28.8% في الربع السابق. أما في قطاع غزة، فمن المرجح أن يقتصر النشاط الاقتصادي على العاملين في القطاع العام وموظفي بعض المؤسسات الدولية الذين ما زالوا يتقاضون رواتبهم، إضافة إلى بعض الأفراد الذين يحاولون تأمين قوت يومهم من خلال العمل في القطاعات غير الرسمية مثل الباعة المتجولين وأصحاب البسطات وغيرهم.

ويوضّح الشكل (5)، الوضع الاستثنائي الذي ما زال يمرُ به الاقتصاد الفلسطيني، وأثر العدوان الإسرائيلي على معدل التضخم وأعداد العاملين، والذي أدى لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وعدد العاملين، مخالفاً للنظرية الاقتصادية، والوضع الذي كان قائماً ما قبل الربع الرابع 2023، الذي اتسمت فيه العلاقة بالطردية بين عدد العاملين الفلسطينيين ومعدل التضخم من منظور أن زيادة التشغيل والأجور تؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية وزيادة الطلب، وبالتالي زيادة الضغوط على مستويات الأسعار. وتشير البيانات إلى ارتفاع معدل الأجر اليومي في الضفة الغربية بنسبة 1.5% خلال هذا الربع مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ نحو 135.2 شيكل يومياً، في حين ارتفع للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل بما يقارب 25.3% على الأساس السنوي، ليبلغ حوالي 254.9 شيكل يومياً.

الشكل 5: معدل التضخم وعدد العاملين

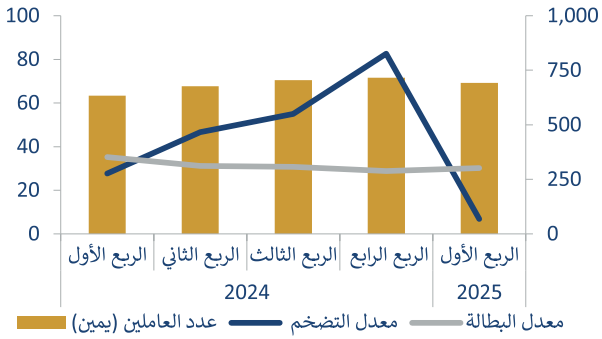

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[2] تجدر الإشارة إلى أن بيانات سوق العمل لأرباع العام 2024 و2025 تقتصر فقط على مؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية.

II. التطورات المالية

معدلات الفائدة السوقية

بالنظر إلى حالة عدم اليقين التي تخيم على الاقتصاد العالمي مطلع العام 2025، نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية وتنامي السياسات الحمائية، تبنّت البنوك المركزية في العديد من الدول نهجاً حذراً في سياستها النقدية، مفضّلة الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير بهدف تقييم التطورات الاقتصادية بحرص قبل اتخاذ أي خطوات جديدة. ويأتي هذا التوجه في وقت تشهد فيه الأسواق تقلبات ناتجة عن قرارات سياسية، لا سيما في الولايات المتحدة.

فقد ثبّت الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة عند 4.50%، تماشياً مع التوقعات، بينما يواصل صانعو السياسات تقييم التأثيرات الاقتصادية الكاملة لسياسات الرئيس ترامب، ولا سيما تلك المتعلقة بالتعرفة الجمركية، والهجرة، والضرائب. وفي السياق نفسه، حافظ البنك المركزي الأردني على سعر الفائدة عند مستوى 6.5% طوال أشهر الربع الأول، في انسجام مع التوجهات النقدية الأمريكية، نظراً لارتباط الدينار الأردني بالدولار. كما أبقى بنك إسرائيل هو الآخر سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 4.5%، تماشياً مع توقعات السوق. وجدد البنك تأكيده على التزامه باستقرار الأسواق المالية، وتقليص حالة عدم اليقين، والحفاظ على استقرار الأسعار، ودعم النشاط الاقتصادي في ظل التوترات الجيوسياسية المستمرة، في وقت بلغ فيه معدل التضخم خلال الربع الأول 2025 نحو 3.5% على أساس سنوي، متجاوزاً الحد الأعلى للنطاق المستهدف للبنك.

الشكل 6: معدل الفائدة الرسمي

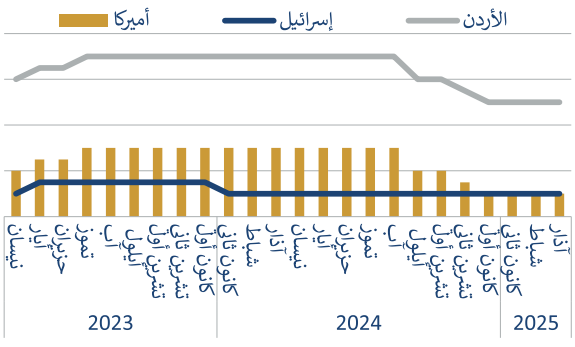

المصدر: الفيدرالي الأمريكي، وبنك إسرائيل، والبنك المركزي الأردني.

وقد أبقت المصارف في فلسطين المتوسط المرجح لأسعار فائدة الإقراض ضمن مستوياتها السابقة مع انخفاض طفيف، مع بقاءها مرتفعة نسبياً، مما قد يؤثر في قدرة

ورغبة المستثمرين والمستهلكين على الاقتراض. وفي الجانب الاخر، بقي المتوسط المرجح لأسعار فائدة الإيداع مستقراً نسبياً خلال هذا الربع كما هو في الربع السابق والمناظر، وبقائها أدنى من نظيرتها في الدول المصدرة للعملات، خاصة في عملة الدينار.

الشكل 7: معدلات الفائدة في فلسطين مقارنة بالدول المصدرة للعملات*[3]

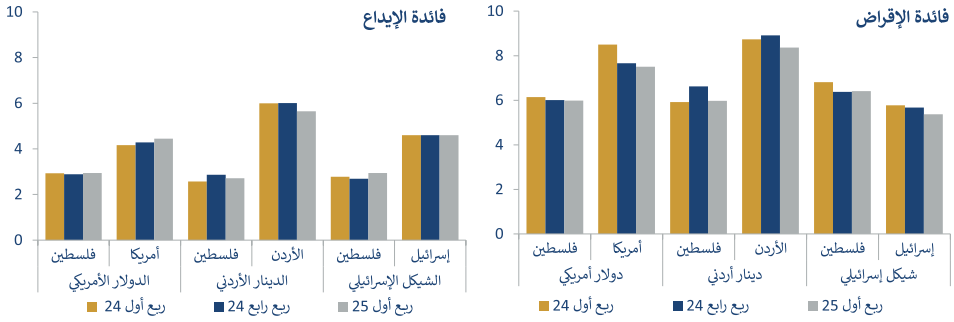

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، والفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأردني، وبنك إسرائيل، وقاعدة بيانات Trading Economics
*سعر فائدة الإقراض للربع الأول والرابع 2024 في إسرائيل يمثل فائدة الإقراض على السكن، بحسب بيانات البنك المركزي الإسرائيلي.

وتتأثر معدلات الفائدة الحقيقية على الإقراض والإيداع للعملات المتداولة في فلسطين، بمستويات الأسعار ومعدلات التضخم. ونظراً للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وارتفاع مستويات الأسعار بشكل غير مسبوق وارتفاع معدل التضخم. وفي ظل هذا الظرف القاهر وتشوه العلاقة الاقتصادية في قطاع غزة، فقد تم احتساب معدلات الفائدة الحقيقية على مستوى الضفة الغربية فقط.

الشكل 8: معدلات الفائدة الحقيقية على الإقراض والإيداع في الضفة الغربية*

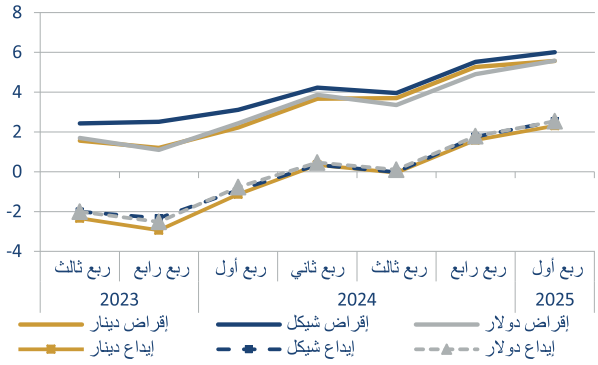

المصدر: احتساب فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية.
* نظراً للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتدمير شبه كامل للبنية التحتية فقد تم احتساب الفائدة الحقيقية في الضفة الغربية فقط بدءاً من الربع الرابع 2023.

يُظهر الشكل (8) ارتفاع معدل الفائدة الحقيقية على القروض والودائع بمختلف العملات خلال

[3] لأغراض التقرير، تم استخدام المتوسط المرجح لسعر الفائدة السوقية على القروض والسلف في فلسطين للدلالة على فائدة الإقراض، والمتوسط المرجح للفائدة على الودائع لأجل للدلالة على فائدة الإيداع، مع الأخذ بعين الاعتبار مقارنتها مع المعدلات الشبيهة في الدول الأخرى، حيثما كان ذلك متاحاً. إذ تم استخدام الفائدة على القروض والسلف في الأردن، ومعدل فائدة اقراض البنوك التجارية للشركات (Bank lending rate) في أمريكا للدلالة على فائدة الاقراض. وللدلالة على معدل فائدة الإيداع، تم استخدام الفائدة على الودائع لأجل في الأردن، وفي إسرائيل متوسط التكلفة الفعلية للودائع (Average effective cost of deposit)، والعائد على السندات الحكومية (Treasury yield curve rate-10 year) في أمريكا.

الأول من العام 2025. ويعكس هذا الاتجاه معدلات فائدة حقيقية إيجابية على الإقراض نظراً لتحقيق معدلات تضخم منخفضة نسبياً (0.4%) في الضفة الغربية، مما يزيد من رغبة المصارف على الإقراض.

من ناحية أخرى، أسهم ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع خلال هذا الربع في تعزيز قدرة الأفراد على زيادة ثرواتهم، مما قد يشجع على زيادة حجم الودائع لدى البنوك. وكانت هذه التطورات على النقيض من الأرباع السابقة، التي شهدت معدلات فائدة حقيقية سالبة، حيث كانت معدلات الفائدة على الودائع أقل من مستوى التضخم، الأمر الذي يتوقع أن يدفع المودعين إلى سحب أموالهم والبحث عن فرص استثمارية بديلة ذات عائد استثماري أعلى، مما قد أن يؤثر سلباً على حجم الودائع المصرفية ومستويات السيولة المتاحة في السوق.

سوق الأسهم

تراجع مؤشر القدس خلال الربع الأول من العام 2025 بنسبة 9.8% على أساس سنوي، ليبلغ متوسطه 496 نقطة. جاء هذا التراجع نتيجة انخفاض جميع القطاعات الفرعية المكوِّنة له، في ظل استمرار حالة عدم اليقين والتوترات العسكرية التي تشهدها الضفة الغربية وقطاع غزة، وما خلّفتها من غياب المحفزات الاستثمارية في بورصة فلسطين، مما أدى إلى جمود في الصفقات المالية.

الشكل 9: مؤشر سوق فلسطين للأوراق المالية (مؤشر القدس)*

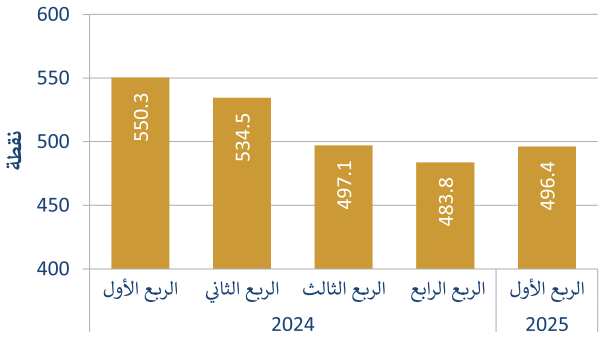

المصدر: www.pex.ps.
* منتصف الفترة.

III. الأسعار والتضخم

أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي

تشهد أسواق السلع الأساسية العالمية في العام 2025 ضغوطاً متزايدة في ظل تصاعد التوترات التجارية، وتنامي السياسات الحمائية في الولايات المتحدة، تزامناً مع تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. ولم تنعكس هذه الضغوط على الأسعار العالمية بعد، وبقيت أسعار الطاقة عند مستويات منخفضة، إذ تراجعت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ أربع سنوات. وفي المقابل، يُتوقع أن تُبقي التوقعات الإيجابية للإمدادات في المحاصيل الزراعية الرئيسية على انخفاض أسعار السلع الغذائية. أما أسواق المعادن، فتسودها حالة من التذبذب، إذ تحدّ التقلبات الناجمة عن السياسات الاقتصادية من الزخم السعري.

وتشير بيانات البنك الدولي[4] إلى تراجع مؤشر أسعار الطاقة بنحو 3.2% على الأساس السنوي، في حين ارتفع بنحو 2.4% على الأساس الربعي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار النفط، إذ انخفض سعر النفط الخام بنسبة 7.9% على أساس سنوي، وارتفع بنحو 1.9% على الأساس الربعي. في حين تراجع سعر فحم جنوب إفريقيا بنسبة 4.8% على الأساس السنوي، وبنحو 5.9% على الأساس الربعي. وفي المقابل، واصلت أسعار الغاز الطبيعي اتجاهها التصاعدي، مسجلة نمواً سنوياً ملحوظاً بنسبة 64.7%، ونحو 6.2% على الأساس الربعي، مدفوعة بزيادة قوية في الطلب واضطرابات في الإمدادات في الولايات المتحدة، بعد أن تضاعفت الأسعار تقريباً على أساس سنوي. كما ارتفعت الأسعار في أوروبا، وإن بوتيرة أكثر اعتدالاً، وذلك في ظل انخفاض مستويات المخزون.

كما تراجعت مؤشر أسعار الغذاء بنسبة 3.9% على الأساس السنوي، مع تراجعها على الأساس الربعي بنحو 2.4%. ويعزى هذا التراجع إلى تحسن التوقعات الإنتاجية في الدول المصدرة الرئيسية، نتيجة الطقس الملائم في المناطق الزراعية الرئيسية التي ساهمت في تخفيف المخاطر المتعلقة بالإمدادات، والتي كانت تعمل في رفع الأسعار سابقاً.

[4] World Bank Commodities Price Data (The Pink Sheet), Commodity Markets (worldbank.org)

الشكل 10: مؤشرات أسعار السلع العالمية الرئيسية
(100 = 2010)

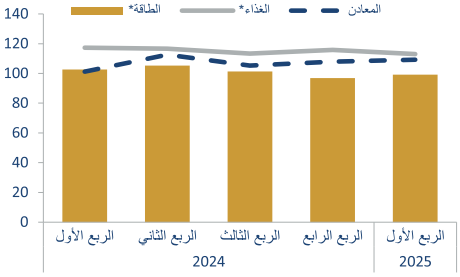

المصدر: البنك الدولي.
* الطاقة: 84.6% نفط خام، 11% غاز طبيعي، 5% فحم.
الغذاء: 28.2% حبوب، 40.8% زيوت، و31% مواد غذائية أخرى.

الشكل 11: أسعار مشتقات الوقود الأحفوري*
(دولار)

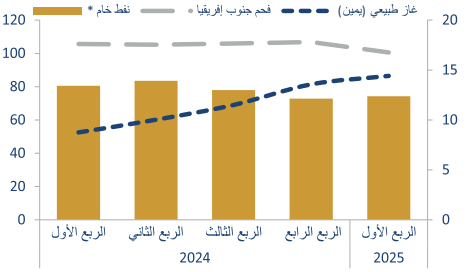

المصدر: البنك الدولي.
* النفط الخام: متوسط سعر برميل نفط كلاً من: برنت، شرق تكساس، ودبي.
الغاز الطبيعي: متوسط سعر الاستيراد إلى أوروبا، ويقاس بمليون وحدة حرارية.

وفي المقابل، شهد مؤشر أسعار المعادن ارتفاعاً بنحو 7.9% على الأساس السنوي، في حين شهد استقراراً على الأساس الربعي، وذلك نتيجة حالة عدم اليقين التي تسود الاقتصاد العالمي، وتباطؤ النمو في الاقتصادات الكبرى، إلى جانب تحسّن الإمدادات العالمية من المعادن.

التضخم لدى الشركاء التجاريين

مع التطورات الأخيرة والقرارات الاقتصادية التي اتخذتها إدارة ترامب، شهدت الجهود في خفض التضخم تباطؤاً ملحوظاً، بل عادت معدلات التضخم إلى الارتفاع في بعض الحالات، مع تجاوز عدد متزايد من الدول أهدافها التضخمية المحددة. ورغم استمرار تراجع تضخم أسعار الخدمات، فإنه لا يزال أعلى من المستويات التي كانت سائدة قبل موجة التضخم العالمية الأخيرة، في وقت سجّل تضخم السلع الأساسية (باستثناء الطاقة والغذاء) ارتفاعاً منذ نهاية العام 2024.

وعلى صعيد الاقتصادات الكبرى، تراجع معدل التضخم في منطقة اليورو ليبلغ حوالي 2.3%، مقارنة بنحو 2.6% في الربع المناظر، مع بقاءه أعلى من المستوى المستهدف (2%). وقد جاء هذا التباطؤ بشكل رئيسي نتيجة التراجع الحاد في معدل التضخم في أسعار الخدمات. من جهة أخرى، تراجعت أسعار المستهلكين في الصين إلى 0.1-% مقارنة مع 0% في الربع المناظر من العام الماضي، ويسمى هذا بالانكماش التضخمي (deflation)، وهو ما يعكس التحديات المستمرة الناجمة عن تصاعد المخاطر التجارية مع الولايات المتحدة، وضعف الطلب المحلي، والمخاوف المتزايدة بشأن استقرار سوق العمل.

الشكل 12: معدل التضخم لدى بعض الشركاء التجاريين لفلسطين (%)

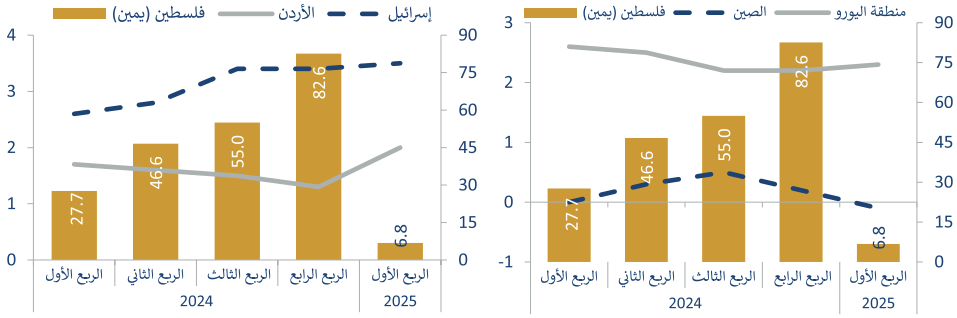

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات Trading Economics.

كما تراجع معدل التضخم السنوي في تركيا إلى 39.8%، مقارنة مع 66.8% في نفس الفترة من العام السابق. ويعد هذا الانخفاض استمراراً لاتجاه التباطؤ في التضخم على مدار عام كامل، نتيجة تباطؤ وتيرة ارتفاع الأسعار في معظم المؤشرات الفرعية. وعلى العكس من ذلك، ارتفع معدل التضخم في إسرائيل إلى 3.5% مقارنة مع 2.6% في الربع المناظر، مع بقاءه أعلى من المستوى المستهدف (1%-3%). أما في الأردن، فقد ارتفع معدل التضخم خلال نفس الفترة إلى نحو 2.0% على أساس سنوي، مقارنة بحوالي 1.7% خلال الربع المناظر.

سعر الصرف الفعال

يلعب سعر الصرف دوراً هاماً في التأثير على حجم التبادلات التجارية بين الدولة وشركائها التجاريين، سواء على الصعيد الدولي في التجارة الخارجية، أو على الصعيد الداخلي من خلال الطلب المحلي؛ إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية إلى ارتفاع تكلفة الواردات وانخفاض تكلفة الصادرات من الدولة إلى الدول الأخرى، وهو ما يثبط من الرغبة في الاستيراد باعتبار أن تكلفة السلع المستوردة تصبح أعلى مقومةً بالعملة المحلية، والعكس صحيح. وبالنظر إلى أهمية هذا التأثير على الأسعار والاستهلاك، يجب النظر إلى مفهوم سعر الصرف الفعال

الشكل 13: مؤشر تكلفة الواردات وسعر الصرف الفعال في فلسطين

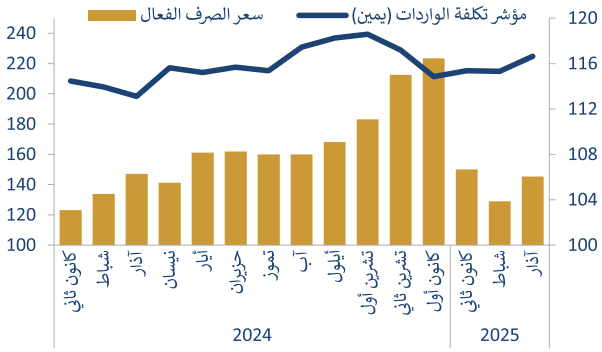

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الحقيقي[5]، الذي يأخذ بعين الاعتبار الوزن النسبي للواردات من جميع الشركاء التجاريين، وتغيرات سعر صرف العملة المحلية قياساً لعملات الشركاء التجاريين[6]، إضافة لتغيرات الأسعار النسبية، ممثلة في نسبة معدل الأسعار المحلية إلى معدل الأسعار العامة لدى الشركاء التجاريين.

بشكلٍ عام، يعكس الارتفاع في سعر الصرف الفعال، زيادة في الأسعار المحلية بما يفوق الزيادة لدى الشركاء التجاريين، أو ارتفاع قيمة العملة المحلية قياساً لعملات الشركاء التجاريين. ويترتب على هذا الارتفاع عدة نتائج، أهمها ضعف تنافسية السلع المحلية؛ التي تصبح أعلى تكلفة مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى، بينما تصبح الواردات أرخص نسبياً وأكثر جاذبية. إلا أنَّ هذه التغيرات تعتمد على مرونة الطلب (Demand Elasticity) على السلع المستوردة والمصدرة تبعاً لتصنيفها سواء كانت سلعاً أساسية أم كمالية. وفي الحالة الفلسطينية، فإن معظم السلع المستوردة هي سلع أساسية يصعب الاستغناء عنها، كالطاقة والغذاء وغيرها من السلع والاحتياجات الأساسية الأخرى، ويتصف الطلب عليها بعدم المرونة (Inelastic Demand)، مما يجعل الاستجابة لارتفاع الأسعار ضعيفاً.

فقد شهدت فلسطين معدلات تضخم أعلى منها في إسرائيل، مما أسهم في زيادة مستويات الأسعار المحلية وارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي. وعلى الرغم من ثبات سعر الصرف الاسمي بين البلدين نتيجة استخدامهما العملة نفسها (الشيكل)، فإن الفجوة في معدلات التضخم تجعل السلع الفلسطينية أكثر تكلفة من حيث القيمة الحقيقية. وفي هذا السياق، تُظهر بيانات الربع الأول لعام 2025 ارتفاع سعر الصرف الفعّال الحقيقي في فلسطين بنحو 5% على أساس سنوي، ويُعزى ذلك أساساً إلى الزيادة في الأسعار المحلية وارتفاع معدل التضخم إلى 6.8% في فلسطين مقارنة مع 3.5% في إسرائيل. ونظراً لكون إسرائيل المورّد الرئيس لفلسطين، ومع استخدام البلدين للعملة نفسها، فإن تأثير سعر الصرف يتلاشى بينهما، لكنه يبقى قائماً مع بقية الشركاء التجاريين. وهنا لا بد من الإشارة إلى ضعف تأثير سعر الصرف الفعال على مستويات التضخم في فلسطين، ذلك لأن الارتفاع في الأسعار في السوق الفلسطيني مرده إلى عوامل سياسية وعسكرية، وليست عوامل اقتصادية تتعلق بالعرض والطلب.

[5] سعر الصرف الفعال الحقيقي = [المتوسط المرجح لأسعار الصرف الثنائية لبلد ما ولسنة أساس ما مضروباً في النسبة بين (الأسعار المحلية / الأسعار المرجحة لدى الشركاء التجاريين)] مرفوعاً إلى الوزن الترجيحي للتجارة، والذي يعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية:

$$REER_{iM} = \prod_{j=1}^{10} \left(\frac{S}{S_j} \cdot \frac{CPI_{PT}}{CPI_j} \right)^{w_{M,j}}$$

[6] الشيكل هو العملة المستخدمة في احتساب سعر الصرف الفعّال.

تحليل الأسعار المحلية

الشكل 14: تأثير العوامل المحددة على تكلفة الواردات في فلسطين-الربع الأول 2025

(أساس سنوي)

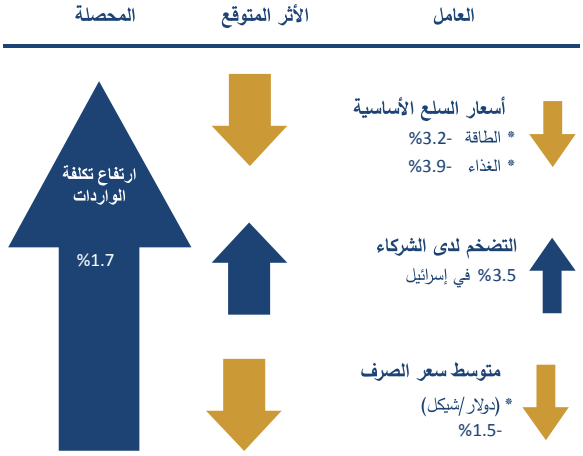

المصدر: البنك الدولي، واحتساب فريق البحث في سلطة النقد الفلسطينية.

خلال الربع الأول من العام 2025 شهد قطاع غزة هدنة مؤقتة بدأت في 19 كانون الثاني 2025، بموجب اتفاق لوقف إطلاق النار، مما أتاح دخول ما يقارب 600 شاحنة مساعدات يومياً. هذا الانفراج المؤقت ساعد على تخفيف الضغوط التضخمية من خلال إعادة توفر السلع – وإن كان بشكل محدود – في الأسواق. إلا أن هذا التحسن لم يدم طويلًا؛ ففي 18 آذار 2025، استؤنف العدوان الإسرائيلي على القطاع، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية من جديد. فتعطلت قنوات دخول المساعدات، واستمر التدمير الواسع للبنية التحتية، خاصة في قطاعات المياه والصرف الصحي والآبار والمساكن، مما أعاد القطاع إلى الاعتماد الكامل على المساعدات الإنسانية، ونتج عنه ارتفاع حاد في الأسعار من جديد.

وبناءً على هذه المعطيات، شهد الاقتصاد الفلسطيني ارتفاعاً في الأسعار خلال الربع الأول 2025 بلغ نحو 6.8%، على أساس سنوي، مرده الأساسي ارتفاع الأسعار في قطاع غزة بنحو 18.2%، في حين استقرت في الضفة الغربية عند نحو 0.4%. علماً بأن معدل التضخم في قطاع غزة لا يعبر عن الارتفاع الحقيقي بالأسعار، وإنما نتيجة المقارنة مع قاعدة (الربع الأول 2024) كانت فيها الأسعار مرتفعة بشكل كبير.

وبالنظر إلى محددات تكلفة الواردات في فلسطين، وعلى الرغم من انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية خلال الربع الأول من العام 2025، مع ارتفاع قيمة الشيكل الإسرائيلي في مقابل الدولار الأمريكي (بنحو 1.5%) والعملات الأجنبية الأخرى، إلا أن تكلفة الواردات في فلسطين قد ارتفعت خلال الربع الأول 2025، بنسبة 1.7% على أساس سنوي، وذلك نتيجة ارتفاع التضخم لدى إسرائيل (3.5%)؛ باعتبارها الشريك التجاري الرئيس وذي الحصة الأكبر.

الجدول 1: معدل التضخم في فلسطين حسب المنطقة الجغرافية
(أساس سنوي)

	2024				2024	2025
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		الربع الأول
فلسطين*	27.7	46.6	55.0	82.6	53.7	6.8
الضفة الغربية	3.7	2.4	2.7	1.1	2.5	0.4
قطاع غزة	120.3	217.8	258.4	324.8	238.0	18.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* التضخم في فلسطين يشمل التضخم في القدس الشرقية والبالغ نحو 3.8% خلال الربع الأول 2025.

وبالنظر إلى مساهمة المجموعات السعرية في معدل التضخم الكلي، يظهر جلياً أن التبغ والمشروبات الكحولية ما زال المحرك الرئيس للتضخم المتحقق خلال هذا الربع، إذ ساهمت هذه المجموعة بنحو 3.1 نقطة من التضخم الكلي، فيما حلّت مجموعة المسكن ثانياً بنحو 2.7 نقطة، وكانت مجموعة الملابس ثالثاً في الترتيب بنحو 0.6 نقطة.

الشكل 15: معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم (%)
(أساس سنوي)

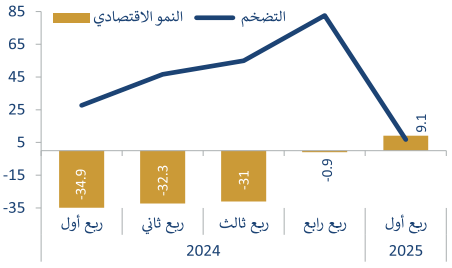

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الشكل16 : مساهمة المجموعات السلعية والخدمية في معدل التضخم في فلسطين، الربع الأول 2025

المصدر: احتسابات مبنية على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وعلى المستوى الجغرافي، تباينت التغيرات في مستويات الأسعار للمجموعات السلعية بشكل كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الأول من العام 2025. ففي قطاع غزة، شهدت أسعار المسكن ارتفاعاً بلغ 125.2%، تلتها أسعار مجموعة الاقمشة والملابس بنسبة 65.9%، ثم الخدمات الطبية بنسبة 52.6%، والتبغ والمشروبات بنسبة 44.3% مقارنة بمستواها قبل عام، في حين شهدت أسعار الغذاء ارتفاعاً بنحو 5.0%. أما في الضفة الغربية، فقد كان الارتفاع في أسعار التبغ والكحول بنسبة 7.3% خلال نفس الفترة، فيما بلغ الارتفاع في أسعار الترفيه والثقافة نحو 3.9%، وتباينت باقي المجموعات بين 1.5-% و1.5%.

الشكل 17: معدل التضخم حسب المجموعات السعرية (%)، الربع الأول 2025

(أساس سنوي)

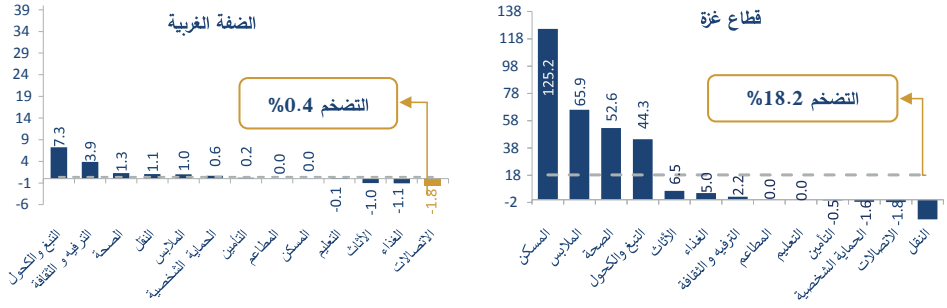

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الشكل18 : التضخم الكلي مقابل التضخم الأساسي في فلسطين (%)

(أساس سنوي)

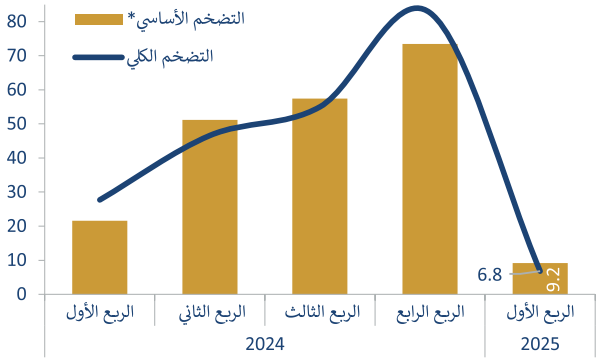

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* تم احتسابه باستثناء مجموعة الغذاء.

وفي هذا الإطار، تم احتساب معدل التضخم الأساسي (Core In–flation) لقياس تأثير التطورات الخارجية والمحلية على مستوى الأسعار في فلسطين. ويأخذ التضخم الأساسي بعين الاعتبار استثناء تأثير بعض السلع التي تمتاز بتذبذب أسعارها ويتم تحديدها في السوق العالمي، مثل الغذاء والوقود[7]. ويُلاحظ خلال هذا الربع أن التضخم الأساسي، بعد استثناء مجموعة الغذاء، بلغ أعلى من التضخم الكلي، مسجلاً نحو 9.2% مقارنة مع 6.8% معدل التضخم الكلي. ويعزى ذلك إلى كون مجموعة الغذاء ليست المساهم الأكبر في التضخم خاصة في قطاع غزة خلال الربع الأول من العام 2025.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أنَّ فلسطين تعتمد بشكل كلي على استيراد مشتقات الوقود والطاقة، ويعتبر البنزين من أهم المنتجات المستوردة؛ ويؤثر سعره بشكل مباشر في أسعار العديد من السلع والخدمات الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن أسعار البنزين ومشتقات الوقود في فلسطين، لا ترتبط

[7] نظراً لصعوبة استثناء أسعار الوقود من مؤشر أسعار المستهلك الفلسطيني، تم الاكتفاء (لأغراض المقارنة) باستثناء أسعار الغذاء فقط.

بشكل حصري بالأسعار العالمية، بل ترتبط بشكل وثيق بالجانب الإسرائيلي، الذي يحدد سعر لتر البنزين بالشيكل شهرياً، ويفرض عليه ضرائب تزيد عن 60% من السعر الكلي. ويلتزم الجانب الفلسطيني، وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي، بهذا السعر مع هامش تحرك محدود. وتحدد إسرائيل السعر بناءً على عدة عوامل، من بينها السعر في السوق العالمي، وسعر صرف الشيكل مقابل الدولار، والسياسة الضريبية الإسرائيلية، التي تلعب دوراً هاماً في تحديد سعر مشتقات الوقود بشكل خاص، والسلع والخدمات المستوردة بشكل عام.

وخلال الربع الأول 2025، شهد سعر برميل النفط الخام في السوق العالمي انخفاضاً عن مستوى الربع المناظر بنحو 7.9%، ليبلغ 74.2 دولار للبرميل. وقد انعكس هذا الانخفاض على الأسعار في إسرائيل، وبالتالي على الأسعار المحلية في فلسطين خلال نفس الفترة. إذ بلغ المتوسط المرجح لسعر لتر البنزين (Octan 95) في الضفة الغربية، نحو 7.04 شيكل/لتر، وهو أقل من سعره في إسرائيل لنفس الفترة، الذي بلغ 7.2 شيكل/لتر. أما في قطاع غزة فقد بلغ سعر لتر البنزين نحو 101.8 شيكل/لتر نتيجة العدوان الإسرائيلي واستمرار منع دخول مشتقات الطاقة إلى القطاع. بالمحصلة بلغ سعر اللتر (المرجح) في فلسطين خلال الربع الأول 2025، نحو 13.7 شيكل/لتر[8]، مقارنة بنحو 16.6 شيكل/لتر خلال الربع السابق.

الشكل 19: سعر لتر البنزين*

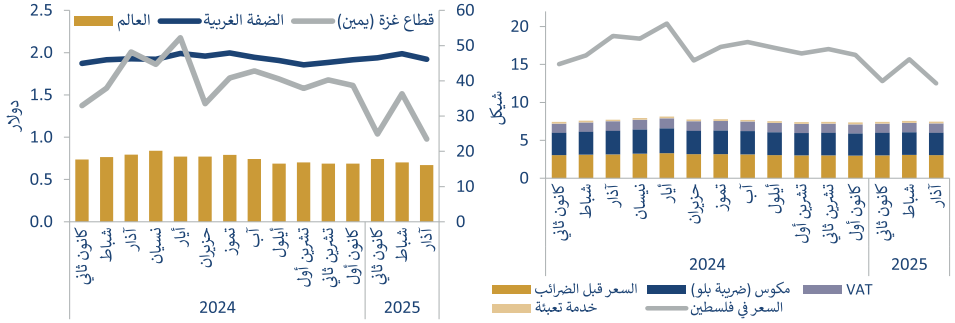

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، ووزارة الطاقة الإسرائيلية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* تم احتساب مكونات سعر البنزين في إسرائيل من قبل فريق البحث بالاعتماد على المعطيات من الدراسة: OECD (2011), Inventory of Estimated Budgetary Support and Tax Expenditures for Fossil Fuels, OECD Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/9789264128736-en

ومن المهم الإشارة إلى أنَّ هناك فارقاً كبيراً بين سعر لتر البنزين المحلي وسعره العالمي في الوضع الطبيعي؛ ففي الوقت الذي بلغ السعر عالمياً 0.71 دولار/لتر خلال الربع الأول 2025، بلغ سعره في السوق المحلي

[8] سعر البنزين في فلسطين هو المتوسط المرجح للسعر في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يشمل القدس.

في الضفة الغربية نحو 1.95 دولار/لتر، أي أكثر من ضعفي سعره عالمياً، فيما بلغ نحو 28.2 دولار/لتر في قطاع غزة.

ويعد ارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة مقارنةً بالأسعار العالمية ظاهرة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدة عوامل؛ أهمها الضريبة المفروضة عليها، نظراً لارتباط فلسطين بغلاف جمركي مع إسرائيل، والاتفاقات الاقتصادية بين الطرفين بهذا الشأن، إلى جانب العوامل الأخرى المتعلقة بارتفاع تكاليف نقل وتخزين هذه السلع. وبشكلٍ خاص، فإن نقص المعروض في قطاع غزة ساهم في زيادة الضغوط على الأسعار المحلية في فلسطين نتيجة العدوان وتداعياته. ويمكن ملاحظة هذا الارتفاع من خلال الفجوة بين الأسعار المحلية ونظيرتها في السوق العالمي ومتابعة أسعار بعض السلع الأساسية المستوردة مثل السكر، والأرز، والطحين. إذ بلغ متوسط سعر الطحين في فلسطين نحو 4 أضعاف سعره عالمياً، فيما بلغ متوسط سعر السكر والأرز نحو 5 و4 أضعاف سعرهما عالمياً على الترتيب، مع الأخذ بعين الاعتبار التباين فيما بين هذه الأسعار على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة.

الشكل 20: متوسط أسعار بعض السلع المستوردة، محلياً وعالمياً

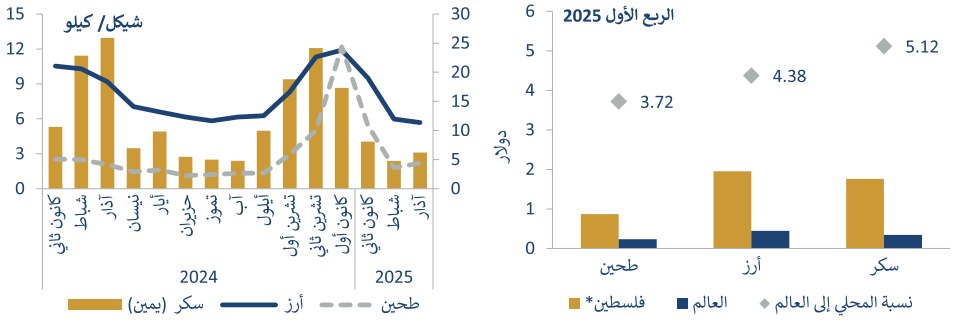

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات البنك الدولي.
* السعر في فلسطين يمثل السعر المرجح لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يشمل القدس.

وقد تسبب العدوان الإسرائيلي في إحداث فجوة كبيرة في مستويات أسعار السلع بين الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية مثل الطاقة، والغذاء. ولتسليط الضوء على هذه التغيرات والفجوة الموجودة في الأسعار، يستعرض الشكل التالي قائمة بأسعار بعض السلع الأساسية المختارة خلال الفترة الزمنية الربع الرابع 2023 – الربع الأول 2025 لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

أسعار بعض السلع المختارة (ربع رابع 2023 – ربع أول 2025)

الضفة الغربية	قطاع غزة *

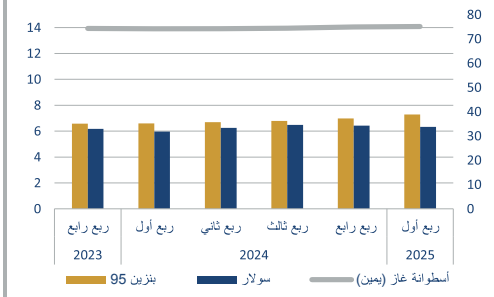

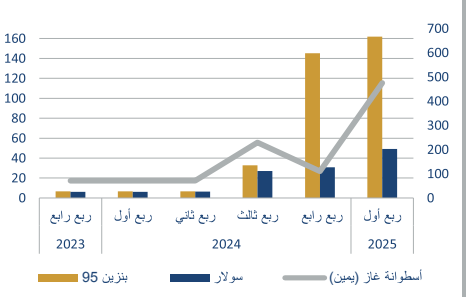

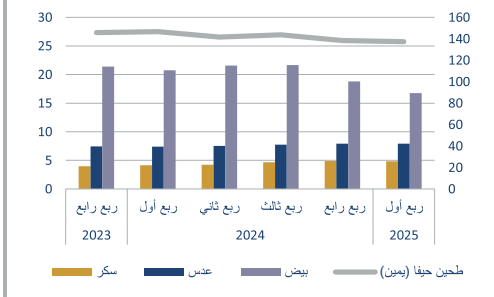

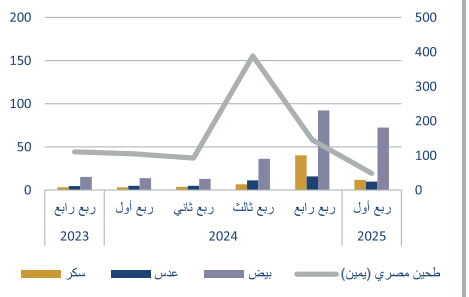

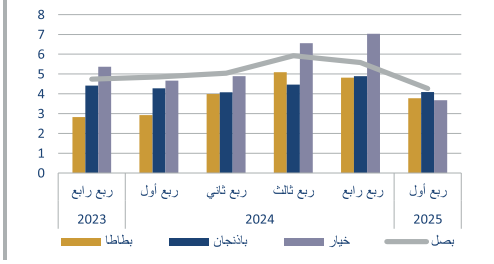

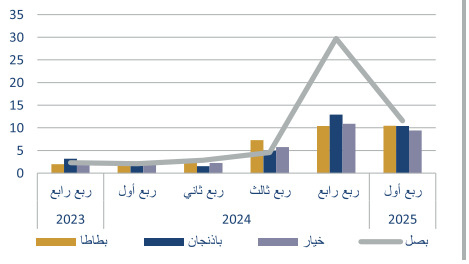

* تجدر الإشارة أنه بدءاً من الربع الأول 2024 تم استخدام الطحين المصري في قطاع غزة بدلاً من الإنتاج المحلي (طحين السلام).

ويلاحظ من الشكل السابق انخفاض الأسعار في الشهرين الأول والثاني من الربع الأول في قطاع غزة، وذلك على خلفية وقف إطلاق النار وبدء سريان الهدنة والذي بدوره ساهم في إدخال بعض المساعدات والسلع إلى القطاع، الأمر الذي ساعد في تخفيف الضغوط على الأسعار خلال فترة الهدنة. وفي المقابل هناك استقرار نسبي إلى حد كبير في مستويات أسعار نفس السلع في الضفة الغربية.

IV. تنبؤات التضخم

محددات التضخم في فلسطين

يتأثر مستوى أسعار المستهلك في فلسطين بمجموعة من العوامل المختلفة سواء كانت محلية و/أو خارجية، مع تباين حجم وتأثير هذه العوامل على اتجاهات التضخم المحلي. وتأتي تكلفة الواردات في مقدمة هذه العوامل، إلى جانب عوامل الطلب المحلي، تحديداً الاستهلاك، بالإضافة إلى الأثر المتوقع لأسعار الغذاء العالمية. وفي هذا الإطار يتم تقدير مؤشر أسعار المستهلك للأرباع اللاحقة (الربع الثاني 2025 – الربع الرابع 2025) بالاعتماد على سيناريو أساس يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في هذه العوامل. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرين (تكلفة الواردات، وسعر الغذاء العالمي) يعكسان أثر العوامل الخارجية والتضخم المستورد. رغم أن الاستهلاك يُعد في العادة عاملاً داخلياً يعكس مستوى الطلب المحلي، وبالتالي يُتوقع أن يؤثر مباشرة على معدلات التضخم، إلا أن تأثير هذا العامل قد تراجع في الحالة الفلسطينية لصالح عوامل أكثر عمقاً وارتباطاً بالواقع السياسي والميداني. فالتحولات الاقتصادية الراهنة في فلسطين، ولا سيما في ظل العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، لا يمكن فهمها أو تفسيرها من خلال المؤشرات الاقتصادية التقليدية وحدها، إذ باتت الظروف السياسية والأمنية المتقلبة هي العامل الأكثر تأثيراً في تحديد المسار الاقتصادي. فحالة عدم الاستقرار الشديدة، التي تتغير معطياتها بشكل يومي، تُعقّد من إمكانية إجراء تقييم دقيق أو التنبؤ بمستقبل المؤشرات الاقتصادية في المدى القريب، مما يجعل من التطورات السياسية والميدانية العنصر الأهم في تشكيل البيئة الاقتصادية الحالية.

يظهر الشكل (21) العلاقة الوثيقة بين تكلفة الواردات ومتوسط أسعار المستهلك في فلسطين، تحديداً خلال فترة ما قبل العدوان الاسرائيلي، وذلك في ضوء اعتماد الاقتصاد المحلي بشكل كبير على الواردات، خاصة فيما يتعلق بالمحروقات وغيرها من السلع الأساسية، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما نحو 75.6% خلال الفترة الربع الأول 2021 – الربع الثالث 2023، وإن كانت هذه العلاقة قد تشوهت منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. كما تُظهر البيانات وجود ارتباط بين مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين من جهة، وكل من مؤشر أسعار الغذاء العالمية، ومؤشر الاستهلاك من جهة أخرى (ما قبل العدوان على قطاع غزة). فقد بلغ معامل الارتباط بين أسعار المستهلك ومؤشر الاستهلاك خلال الفترة من الربع الأول 2021 – الربع الثالث 2023، نحو 92.7%، فيما بلغ هذا المعامل نحو 27.0% مع أسعار الغذاء العالمية خلال الفترة ذاتها.

وعلى الرغم من وجود ارتباط عام بين أسعار المستهلك في فلسطين وأسعار الغذاء العالمية، فإن هذه العلاقة شهدت تبايناً في الاتجاه خلال بعض الأرباع القليلة الماضية. إذ لم ينعكس تراجع الأسعار العالمية على المستوى المحلي بالسرعة المتوقعة، ويُحتمل أن يحتاج هذا الأثر إلى فترة أطول حتى يتجلّى في الأسواق المحلية. كما أن تأثير ارتفاع الأسعار العالمية غالباً ما يُترجم محلياً بشكل أسرع وأكثر وضوحاً من تأثير الانخفاض.

وفي ظل استمرار العدوان الإسرائيلي، سلكت الأسعار المحلية مساراً معاكساً لاتجاه كل من مؤشر الاستهلاك العالمي وأسعار الغذاء الدولية، فقد أدى منع دخول السلع الأساسية والمواد الأولية إلى قطاع غزة إلى حدوث نقص حاد في العرض، مما أسفر عن ارتفاع كبير وغير مسبوق في أسعار السلع المتوفرة. وهذا ما يفسّر سبب الارتفاع المحلي في أسعار الغذاء، بالرغم من تراجعها عالمياً. وحتى خلال الهدنة المؤقتة في الربع الأول من العام 2025، ورغم تسجيل بعض الانخفاض في الأسعار، إلا أنها بقيت أعلى من مستوياتها المعتادة، وبفارق واضح عن الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية.

الشكل 21: مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين مقارنة ببعض المؤشرات الأخرى

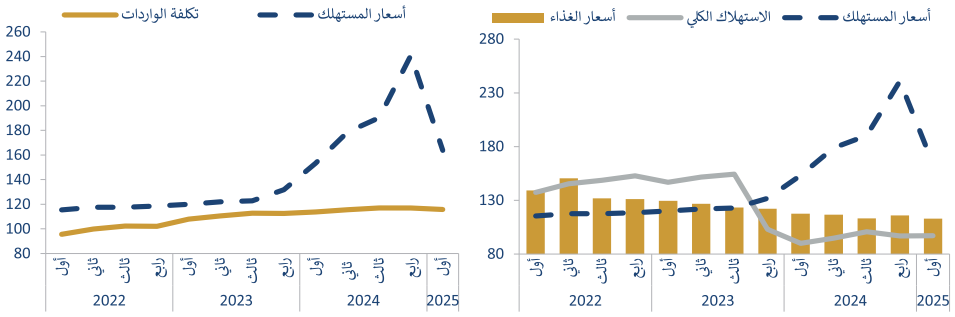

المصدر: احتسابات مبنية على بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبنك الدولي، والبنك المركزي الإسرائيلي، وسلطة النقد الفلسطينية.

وفي هذا الإطار، تشير تنبؤات سلطة النقد[9] إلى ارتفاع مؤشر الاستهلاك خلال الربع الثاني 2025، بنحو 2.1% على أساس سنوي، مقارنة بتراجع بلغ 37.5% في الربع المناظر. ولا تزال القيود المفروضة على حركة العمالة (خاصة إلى سوق العمل الإسرائيلي) عاملاً سلبياً يؤثر بشكل مباشر على مستويات الدخل والاستهلاك في الضفة الغربية. أما على صعيد تكلفة الواردات، فمن المتوقع أن ترتفع بحوالي 1.3% خلال الربع الثاني للعام 2025 مقارنة بالربع المناظر، ويرجع السبب في هذا الارتفاع للظروف السياسية غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى استمرار تأثيرات الاضطراب في سلاسل التوريد والتصعد والتهديدات المتبادلة بين أطراف النزاع.

[9] سلطة النقد، أيار 2025، تقرير التنبؤات الاقتصادية، الربع الثاني 2025.

ومع قيام إسرائيل بخرق الهدنة في نهاية الربع الأول من العام 2025، وتجدد العدوان الإسرائيلي واستئناف العمليات العسكرية البرية والجوية، إلى جانب إغلاق المعابر مجدداً ومنع دخول السلع والمساعدات إلى قطاع غزة بشكل شبه تام، يُتوقع أن تشهد الأسعار المحلية موجة جديدة من الارتفاع، إذ يتوقع أن يسجّل معدل التضخم في فلسطين نحو 45.1%. ويأتي هذا الارتفاع غير المسبوق في مستوى الأسعار مدفوعاً بتفاقم نقص المعروض وتزايد حدة العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة. وفي الوقت ذاته، تُواجه الحكومة الفلسطينية ضغوطاً مالية متصاعدة ناجمة عن تراجع الإيرادات المحلية، واستمرار الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة، إلى جانب انخفاض مستوى المنح والمساعدات الخارجية عن التوقعات، إضافة إلى تداعيات وقف عمل الأونروا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وبناءً على هذه المعطيات، يُتوقَّع، أن نشهد حالة من الركود التضخمي خلال الربع الثاني 2025، إذ ترتفع مستويات الأسعار بينما يتراجع الأداء الاقتصادي.

ميزان مخاطر التضخم

تتفاوت المخاطر المرتبطة بمعدل التضخم في فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2025 تبعاً للاختلافات الجغرافية، والتطورات السياسية والأمنية، وبوجه خاص استمرار الحرب على قطاع غزة. ففي حال استمرار تصاعد حدة العمليات العسكرية وتوسعها كما يعلن الجيش الإسرائيلي برغبته في الاستيلاء على 70% من مناطق قطاع غزة، واستمرار منع دخول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي، إلى جانب تدهور العلاقات الاقتصادية والمصرفية مع إسرائيل والبنوك الإسرائيلية، فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع حاد في معدل التضخم، ليبلغ نحو 56.8% على أساس سنوي خلال الربع الثاني.

الشكل 22: معدل التضخم في فلسطين وفق السيناريوهات المختلفة للربع الثاني 2025

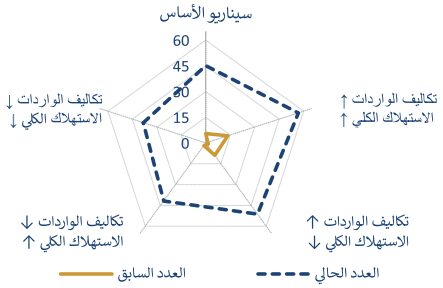

المصدر: تنبؤات فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية

الشكل 23: المخاطر المحتملة على التضخم في فلسطين: الربع الثاني 2025 – الربع الرابع 2025

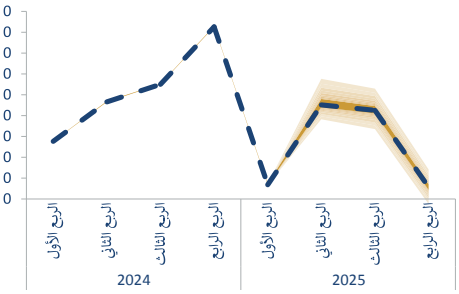

المصدر: تنبؤات فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية

وفي المقابل، في حال خفت حدة العمليات العسكرية، وتم فتح المعابر مع قطاع غزة (ولو جزئياً) وتم السماح بدخول السلع الأساسية والمواد الأولية والغذائية إلى القطاع، وتم السماح مجدداً بدخول

أعداد متزايدة من العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي، وتحسنت العلاقات الاقتصادية والمصرفية مع إسرائيل، مع تخفيف القيود على حركة التجارة، وارتفاع مستوى الدعم والمساعدات الدولية، فإن ذلك قد يخفف من الضغوط التضخمية، ليبلغ معدل التضخم في هذه الحالة نحو 38.3% خلال الفترة ذاتها.

محافظة رام الله والبيرة - فلسطين ص.ب 452 Ramallah & Al-Bireh Governorate - Palestine P.O. Box 452
الرمز البريدي: P6160675 Postal code: P6160675 | هاتف: 2415251 2 970+ :Tel | فاكس: 2415310 2 970+ :Fax | info@pma.ps
www.pma.ps